

كانون الثاني/ يناير 2016

## الاتحاد العام التونسي للشغل والانتقال الديمقراطي

عفيفة المناعي\*

"إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر"، "شغل، حرية، كرامة، وطنية"، هذه أهم الشعارات التي قامت عليها الحركات الاحتجاجية في تونس سنة 2011، التي سنّت الثورات العربية المتشعبة بأحلام التوق نحو موجة ديمقراطية جديدة.

وقد أسهم في إنجاح هذه الثورات العربية التي بدأت في شكل حراك اجتماعي عفوي جملة من الفاعلين من أبرزهم "الاتحاد العام التونسي للشغل" المنظمة العمالية الأولى في الدولة التونسية.

ويمكن اعتبار "الاتحاد العام التونسي للشغل" فاعلاً اجتماعياً على المستويين النقابي والاجتماعي؛ وهو ما يؤكد الفصل الأول من نظامه الداخلي:

"منظمة نقابية وطنية ديمقراطية مستقلة عن كل التنظيمات السياسية، تستمد شرعيتها وقوتها وقراراتها من القواعد العمالية، مقرها المركزي تونس العاصمة، وتضم جميع العاملين بالفكر والساعد والمتقاعدين منه."

كما يعتبر فاعلاً سياسياً مهماً كونه يمثل منظمة وطنية يعينها الشأن العام والوطني في البلاد بما يحمله من معاني سياسية. وهو ما يفسّر إلى حدّ ما إسهامه في عملية الانتقال الديمقراطي التي تعيشها الدولة التونسية بعد ثورة 17 كانون الأول / ديسمبر - 14 كانون الثاني / يناير 2010 التي كانت السبب في هروب الرئيس السابق من الدولة التونسية.

ونعني بالتحوّل المرور من وضعية إلى أخرى. أمّا الديمقراطية فهي عملية الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام يقوم على المواطنة والحرية الشخصية والمشاركة السياسية.

وبذلك يكون التحوّل أو الانتقال الديمقراطي هو تلك العملية المتمثلة في نهاية النظام السلطوي وإرساء نظام ديمقراطي وتوطيده. وضمن هذا السياق يؤكد كل من "فيليب شميتز وأودنيل" أننا في عملية التحوّل نعرف نقطة البداية لكننا لا نعرف مسبقاً ما ستؤول إليه هذه العملية؛ فالتحوّل بالانتقال يمكن أن يكون من نظام تسلطي أو استبدادي إلى شيء آخر لا نعرف إن كان نظاماً ديمقراطياً أو دكتاتورية جديدة.

فالتحوّل الديمقراطي هو عملية تتكون من ثلاث مراحل متكاملة هي: التخلّص من النظام السلطوي وهي مرحلة التحرير، تليها مرحلة التحوّل الديمقراطي وأخيراً مرحلة تدعيم الديمقراطية.

غير أن العلاقة بين المنظمات النقابية والتحويلات الديمقراطية لها خصوصية في السياق العربي للثورات. ولذلك سننطلق من فرضية أن البلدان التي فيها نقابات عمالية مثل تونس ومصر نجحت فيها عمليات الانتقال الديمقراطي، أما البلدان التي ليس فيها نقابات عمالية لم تنجح فيها الثورات مثل سوريا واليمن وليبيا والبحرين.

سنحاول تحليل هذه الثورات لنخلص إلى دحض أو إثبات هذه الفرضية معتمدين في ذلك على أدبيات الانتقال الديمقراطي وعلى النصوص الرسمية التي أصدرها "الاتحاد العام التونسي للشغل" خلال هذه الفترة. ولكن يجب أن نعرّج قبل ذلك على مميزات هذه الثورات.

كما أن البحث في المسألة الثورية والوضع النقابي ليس مجرد بحث في ثنائية بيزنطية وإنما هو إقرار بخصوصية تجربة بلد ما في عملية انتقاله الديمقراطي؛ فالنقابات العمالية بوصفها مكوّن من مكونات المجتمع المدني هي أحد الأطراف الأساسية التي ساهمت في إنجاز هذه العملية بمتطلباتها وأبعادها ومراحلها وأشكالها المختلفة.

لعل أهم ميزة للثورات العربية لاسيّما التونسية هو طابعها الاستثنائي والذي يمكن أن نستشفه من خلال عدم توقّعها من الناحية الزمكانية<sup>1</sup>، والتحوّل النوعي للمطالب المرفوعة، التي بدأت على شكل مطالب اقتصادية مثل التشغيل ولكنها سرعان ما تحوّلت إلى مطالب سياسية ألا وهي الديمقراطية.

هذا الاستثناء تمثّل في قيام هذه الثورات من رحم المناطق الداخلية الأكثر تهيمشاً والأكثر فقراً في تونس؛ فتجسّدت في شكل صراع بين قوى مادية ذات مصالح متناقضة. إذ نجد القوى المسحوقة "البروليتاريا" تحاول جاهدة نفي القوى المستغلة لها "البورجوازية" ممثلة في النظام السياسي القائم. وبذلك أعادت للأذهان المفهوم الماركسي للثورة.

كما أنّ سقف المطالب التي رفعها المحتجون كانت أكبر بكثير من تلك التي عرضها الرئيس المخلوع<sup>2</sup>، الذي طوّل بالتخلي عن الحكم مشددين على ضرورة قطع الطريق أمام رموز النظام وحلّ البرلمان.

هذا الانفجار المطلبي للمحتجين مرده التراكبات التصاعدية والإحباط النسبي الذي يتم عادة عند حدوث فجوة بين ما ينتظره الناس من النظام السياسي وبين ما يحصلون عليه في المقابل.

وتجسّد هذا الانفجار المطلبي الذي رافق الثورة التونسية في جملة من المطالب الاجتماعية والمهنية والاقتصادية التي لا حصر لها.

وقد انطلقت شرارة الثورة بإحراق البوعزيزي لنفسه؛ وهو ما دفع المناطق المهمشة والمحرومة بداية بـ"سيدي بوزيد" مسقط رأسه للانتفاض، لتصل بعد ذلك إلى المدن الكبرى مثل "قفصة" و"القصرين" في مرحلة أولى ثم بقية الولايات الأخرى وحتى العاصمة التونسية.

تميّز هذا الحراك العفوي الذي قادته المناطق المهمشة بافتقاده لأي شكل من أشكال القيادة السياسية والمنظماتية فيما عدى الدور الذي أدته عمادة المحامين التونسيين والاتحاد العام التونسي للشغل. بل إنّ قيامه فاجأ المجتمع المدني؛ فاجأ وأربك الأحزاب السياسية المعارضة التي كانت موجودة آنذاك.

<sup>1</sup> كل المؤشرات في تلك الفترة كانت تدل على أن الأنظمة العربية متغلغلة داخل المجتمعات ولا شيء قادر على زعزعتها أو اجتثاثها.

<sup>2</sup> فرغم الوعود التي قطعها بن علي في خطبه الشهيرة الثلاث بعدم الترشح في 2014 والإصلاح السياسي والدستوري والاقتصادي وحرية الإعلام والعفو العام وإجراء انتخابات برلمانية مبكرة في ظرف 6 أشهر لم تشفع له هذه التنازلات في كبح جماح الحراك الاجتماعي.

ففي استطلاع أول لرأي الشباب أكد نصف المستجوبون عدم معرفتهم بأي حزب سياسي، ثم كانت النسبة الأكبر في سؤال عن الأحزاب المعروفة من نصيب "التجمع الدستوري الديمقراطي" الحزب الحاكم وقتها، والذي تمّ حلّه فيما بعد بمقتضى حكم قضائي استجابةً لمطالب الثورة، وكانت النسبة الأقل من نصيب حزب حركة النهضة - الذي كان محظوراً آنذاك - في حين لم تحظى أحزاب أخرى كانت معروفة بصراعها مع "بن علي" بغير نسب قليلة مثل حركة "التجديد" و"الحزب الديمقراطي التقدمي".

أما المضمون الاجتماعي للثورة فتمظهر في الاضرابات والاعتصامات المطالبة بالزيادة في الدخل والأجور وتسوية الوضعيات والترقيات. ومن هنا تأتى دور الاتحاد العام التونسي للشغل، المنظمة العمالية الأولى في تونس، لا كمدافع عن الحقوق المهنية للعمال التونسيين فحسب بل كذلك كفاعل اجتماعي أدى دور هام ومفصلي في الثورة كحالة مؤقتة؛ إذ لا يمكن تصوّر شعب يعيش حالة لانهائية من الثورة.

ومن الجدير بالملاحظة أنّ الحراك الاحتجاجي لم يكن ليتحول إلى ثورة لو لم تجتمع هذه العناصر؛ من استغلال لتكنولوجيات الاتصال التي ساهمت في تداول المعلومات بين المحتجين وكذلك في اتساع دائرة الاحتجاجات، من خلال انخراط الطبقة العاملة فيها؛ فاستثمار تكنولوجيات الاتصال أسهم في تأجيج الثورة من خلال استغلال مواقع التواصل الاجتماعي وخاصة الفيسبوك، التي جمعت بين الواقعي والافتراضي، وعوضت إلى حد ما غياب الزعيم الكاريزمي والخلفية الأيديولوجية.

هذا الاستثمار ميّز الثورة التونسية عن نظيراتها في أوروبا وأمريكا اللاتينية. كما رجّح ظهور "الاتحاد العم التونسي للشغل" كمؤثر في الحراك الاحتجاجي من خلال قواعده ثم السياسي من خلال موقف المركزية النقابية - كفة الحراك الاحتجاجي - وهو ما افترقت له دول الربيع العربي الأخرى.

والإتحاد بوصفه فاعلاً سياسياً ليس بالأمر الجديد على المشهد السياسي، ترجع جذوره إلى الحركة الوطنية ضد الاستعمار فقد شارك "الاتحاد" في صراع التحرر الوطني، وكان قريباً في الفكر من الحزب الشيوعي التونسي "حركة التجديد لاحقاً" من ناحية حقوق العمال لكنه كان ينتقد الشيوعية وكان يتناقض في الرؤى مع الحزب الدستوري الجديد رغم التعاون الوثيق بينهما في الوقوف أمام الاستعمار الفرنسي.

بل اعتبر الإتحاد القوة الأولى في مواجهة الاستعمار الفرنسي في الخمسينيات، لاسيّما بعد اعتقال ونفي عدد من قيادات حزب الدستور. وكان الأمين العام وقتها "فرحات حشاد" الشخصية السياسية الأكثر تأثيراً على الجماهير، ما دفع قوات الإحتلال إلى تصفيته.

وقد اختلفت توصيفات الإتحاد العام التونسي للشغل، فقد وُصف في فترات معينة بأنه القوة الضاربة في يد الحزب الحاكم لتقاربه مع النظام<sup>3</sup>، وفي أحيان أخرى وصف بأنه القوة السياسية المعارضة عندما شابت

<sup>3</sup> ففي فترة الصراع الذي شقّ الحزب الدستوري حول وثيقة الإستقلال الداخلي سنة 1955، ساند الإتحاد العام التونسي للشغل شق بورقيبة على حساب شق صالح بن يوسف ثمّ تواصل التقارب بين الشق المنتصر من الدستور والإتحاد إلى حد تسمية عدد من الكوادر النقابية في أول حكومة إستقلال وكان أحمد بن صالح الذي كان أميناً عاماً للإتحاد أوضح مثال على هذه العلاقة، فكان وزيراً للصحة قبل أن يتولّى قيادة الوزارات الإقتصادية.

علاقته بالنظام بعض التوتر عند انفجار أحداث الخبز في بداية الثمانينيات، والتي شاركت فيها قواعد الاتحاد بنشاط مقابل موقف غير واضح من قبل قياداته.<sup>4</sup>

وإثر تحول 7 تشرين الثاني / نوفمبر أو الانقلاب الناعم 1987 الذي جاء بـ"بن علي" إلى الحكم، أُضيفت مفارقة جديدة إلى علاقة الاتحاد بالحزب الحاكم؛ فصعود "إسماعيل السحباني" المقرب من السلطة إلى الأمانة العامة أسهم في تحجيم الدور النقابي للمنظمة العمالية، ثم عوّضه "عبد السلام جراد" الذي تجاوز الخط الأحمر سنة 2004 لا فقط من خلال مساندته ومناشدته "بن علي" الترشح للانتخابات الرئاسية وإثماً كذلك من خلال مساندة قيادة الاتحاد للتوجه الليبرالي للحكومة؛ حيث وافق على خصخصة بعض المؤسسات الوطنية دون اعتبار لحقوق العاملين وتجميد النقابيين الذين حاولوا التحرك للدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.

هذه الازدواجية أو المراوحة بين مساندة النظام والوقوف ضده صعدت إلى السطح إبان الثورة، وعمقت الهوة بين القواعد والقيادة. فالإتحاد العام التونسي للشغل ساند الثورة التونسية كأفراد لا كمنظمة موحدة، كما لم يكن سباقاً وقائداً للثورة بل على العكس من ذلك فقد جاء دعمه للثورة في تونس متأخراً.

لكن لا بد من ملاحظة أنه لولا هذا التدخل المتأخر ربما لم يكن للثورة أن تتحقق؛ فأحداث "الحوض المنجمي" التي حدثت في "الرديف" في 2008، والتي لم يكتب لها أن تمتد جغرافياً إلى غيرها من مناطق البلاد، لا تختلف كثيراً عن بدايات ثورة 2010 حيث شهدنا انتفاضة شعبية باءت بالفشل لأن الإتحاد العام التونسي للشغل لم يقم بدعمها ومساندتها.

وهو ما يمكن أن يفسر اختلاف دوره في 2010 حيث أتعظ من الموقف السلبي الذي قام به قبل سنتين، والذي هز مكانته وشرعية دوره لدى مناصريه.

ففي الوقت الذي كانت فيه النقابات الجهوية تنظم المظاهرات والاعتصامات بمساندة القواعد والكوادر الوسطية للثورة بطريقة نشيطة، فكانت المظاهرات تنطلق من المقرات الجهوية للاتحاد ويحتمي بها كل من يريد أن يهرب من بطش البوليس، وكانت القيادة المركزية متواطئة مع الحزب الحاكم ولم تتخذ موقفاً واضحاً، بل ولم تساند الوقفة الاحتجاجية في 2010/12/25 في ساحة "محمد علي".

لكنّ الكوادر الجهوية واصلت تحركاتها إلى جانب الشعب وبقية القوى الحية حتى إسقاط "بن علي" يوم 14 كانون الثاني / يناير وبقايا نظامه من خلال تحركات "القصبة 1" و "القصبة 2".

في هذا السياق من البحث عن دور الإتحاد العام التونسي للشغل إبان الثورة التونسية، سنعرّج على النصوص الصادرة عن المركزية النقابية فقط لأن المجال لا يتسع للبحث في كل النصوص الصادرة عن النقابات الجهوية؛ لاختلاف مواقفها وتعددتها على المستويين الكمي والنوعي.

وتجدر الإشارة إلى أن النصوص الرسمية الصادرة عن المركزية النقابية أنواع، فمنها ما يخص الجانب الاجتماعي ومنها ما يهتم بالأحداث الوطنية والعالمية. لذلك ارتأينا الاقتصار على فترة الانتقال

<sup>4</sup> فيعد فشل تجربة التعاوض وتطور الحركات الاجتماعية، ورغم قرب بعض قيادات الإتحاد من السلطة، فإن الإتحاد العام التونسي للشغل قرر الدخول في الإضراب العام يوم 26 جانفي 1978، ومع سقوط العشرات من الشهداء في المواجهة، تحول الإتحاد العام التونسي للشغل إلى أقوى معارض للسلطة في غياب البديل أي حزب سياسي ملتحم بالشعب.

الديمقراطي على مستوى المعاجم والمضامين، ثم قمنا بتصنيف البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب التنفيذي وبيانات الهيئة الإدارية التي تمثل سلطة القرار داخل منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل، والتي تتكوّن من أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء عن النقابات الجهوية.

وبالرجوع إلى بدايات الثورة التونسية في 2010 التي بدأت بإحراق "البوعزيزي" لنفسه، نجد أن القواعد النقابية لم تكن متماهية مع المركزية النقابية بل كانت في قطيعة أيديولوجية معها.

ففي حراكهم ضد النظام أكد العديد من النقابيين بأن المركزية النقابية لم تكن في توافق معهم<sup>5</sup> ولم يكن أدل على ذلك من أن النصوص الرسمية لقيادة المركزية النقابية لم تساند الحراك الشعبي الذي اشتركت فيه القواعد النقابية.

حيث صدر أول بيان لمكتبه التنفيذي في 21 كانون الأول / ديسمبر 2010 أكد فيه على عدد من النقاط، أهمها الحق في الشغل وضرورة اجتناب الحلول الأمنية، داعياً السلطة السياسية إلى إشراكه في حلّ المشاكل من منطلق تشاوري ومؤكّداً على عفوية الأحداث.

ولعلّ هذه النقطة الأخيرة جاءت لتنفي مسؤولية الاتحاد العام التونسي للشغل عن الأحداث متفصّية بذلك من الحراك الثوري. لكن هذا الخطاب تطوّر على المستوى المعجمي مع بقائه هادئاً في 28 كانون الأول / ديسمبر 2010 ، الذي أضفى به شرعية تدخل الاتحاد العام التونسي للشغل من خلال دوره الوطني الاجتماعي.

وتبعاً لهذا فإنه ومن خلال بيانات الاتحاد العام التونسي ممثلاً في الهيئة المركزية - في هذه الفترة - نتبين أن دوره كان خارج الحراك الاحتجاجي وليس في خضمّه.

لكن بداية النقلة النوعية في موقف الاتحاد العام التونسي للشغل رسمياً اتّضحت مع بيان الهيئة الإدارية في 4 كانون الثاني / يناير 2011 حيث بدأ الخطاب يخرج من التلميح إلى التصريح في مستوى المضامين؛ متماهياً بذلك مع طلبات الجهات ولكن ليس مع حراكها.

حيث دعى إلى كسر الطوق حول تدخل الاتحاد في الشأن العام إلى جانب دعوته لإجراء إصلاحات سياسية مع تأكيده على دور الإعلام. غير أن بيان 11 كانون الثاني / يناير 2011 تطوّر إلى مستوى المضامين والمعاجم؛ إذ صرّح صلبه الاتحاد بضرورة إنهاء المحاصرة الأمنية إلى جانب بعض المطالب النوعية التي تتناسب مع هذه المرحلة، من بينها إقرار حق الهياكل الجهوية في الدخول بالحراك الاجتماعي الذي أتى بـ 14 كانون الثاني / يناير 2011 مع تمسك المنظمة العمالية بدورها الوطني في دعم الجهات والأسر المتضررة.

فالاتحاد العام التونسي للشغل لم يدعو للتظاهر ضد النظام وإنما أقرّ فقط بحق الهياكل النقابية الجهوية في الانخراط في الحراك الاجتماعي إن هي رأت ذلك.

وإن كان للخطاب الرسمي المكتوب جانب توثيقي إيجابي فإن له مزلق؛ فهو لم يستطع أن يواكب الحراك الاجتماعي الاحتجاجي، ولم يوثّق جميع مواقف الاتحاد إذ اعتمد في كثير من الأحيان الجانب الشفوي.

<sup>5</sup> انظر هالة اليوسفي الاتحاد قصة شغل تونسية المكتوب باللغة الفرنسية:

YOUSSEFI Hèla, « L'UGTT une passion tunisienne : Enquête sur les syndicalistes en révolution 2011-2014 », l'IRMC, 2013, pp. 66 et s.

وبالرجوع إلى دور الاتحاد لعام التونسي للشغل نجد أنه شهد نقلة نوعية في تطور الأحداث الزمنية من دور المحاييد إلى دور المساند للثورة التونسية، التي أدت لهروب الرئيس المخلوع مما فتح المجال أمام بدء عملية الانتقال الديمقراطي. فإننا نتساءل عن الدور الذي ستؤديه هذه المنظمة النقابية خلال هذه الانتقالية؟ فالإتحاد ليس فقط منظمة نقابية مهمتها الدفاع عن منخرطيه وإنما فاعل اجتماعي مؤثر في الخارطة السياسية كما تبين، وليس حركة اجتماعية (mouvement social) وإنما منظمة مهيكلة ومقننة (organisation).

كما سنعمل على استقصاء خلفيات مواقف الاتحاد العام التونسي للشغل ومبرراتها، التي يمكن أن تفسر إلى حد ما تذبذب مواقفه، معرّجين في كل مرة على مدى توفقه في الموازنة بين دوره النقابي ودوره السياسي.

إنّ اختيارنا لهذه الاشكالية لم يكن عن فراغ بل له ما يؤسسه؛ فهي تحوي في جعبتها عدداً من الأسئلة. إذ لا يخفى على أحد أنّ الاتحاد ساهم في الانتقال الديمقراطي، ولكن هل كان مطالباً بالمساهمة؟

هل كانت مساهمته فعالة؟ هل أخذ المسافة نفسها من الجميع؟ هل أصبحت له مشروعية تفوق المشروعية الانتخابية؟ وهل أصبح مؤسسة فوق دستورية في مسألة تشكيل الحكومة أم أنه أصبح دولة وسط الدولة؟ لكن قبل الإجابة عن كل هذه الأسئلة وجب الإشارة أنّ الدور الذي لطالما أداه الاتحاد العام التونسي للشغل هو المراوحة بين قبة العمل السياسي وقبة العمل النقابي. ولا يمكن أن ننكر أن هذين الدورين متلاصقان ومترابطان.

وعلى الرغم من عدد العوائق والصعوبات التي عاشها الاتحاد العام التونسي للشغل وكذلك الدولة التونسية إثر ثورة 17 كانون الأول / ديسمبر - 14 كانون الثاني / يناير 2010 فإنّ علاقة الاتحاد بالسلطة السياسية اتّسمت برغبته في الوصول إليها ثم التخلي عنها (جزء أول) ثم ما لبثت أن شهدت علاقته بالحكومات المنتخبة مراوحة بين الصراع والمهادنة (جزء ثان) لتتوّج بمشاركته في الحوار الوطني إلى قطع مؤقت مع الصراع الطبقي وأسس الوفاق الوطني (جزء ثالث).

## الجزء الأول

**الاتحاد العام التونسي للشغل والسلطة السياسية في فترة الانتقال الديمقراطي بين الرغبة في الوصول إليها وقرار التخلي عنها**

عقب هروب "بن علي" في 14 كانون الثاني / يناير 2010 تم الالتجاء إلى الدستور التونسي لسد الفراغ الذي خلفه تخلي الرئيس المخلوع عن مهامه، وهو ما أدى إلى تولي الوزير الأول ل "بن علي" مهام رئاسة الحكومة في حين تولّى "فؤاد المبرع" رئيس مجلس النواب آنذاك منصب رئاسة الجمهورية.

وقد تمّ تعهّد أوجه النظام السابق سألني الذكر بتكوين حكومة وفاق وطني تكون مهمتها الأساسية تنظيم انتخابات رئاسية في ظرف 6 أشهر كما هو منصوص عليه بالدستور.

وفي هذه الفترة تمّت دعوته للمشاركة في أول حكومة تلت الإطاحة ب"بن علي". فقد اعتبر العديد من المحللين والدارسين للوضع السياسي التونسي بأن الاتحاد كان المنظمة الوحيدة القادرة على إيجاد التوازن

اللازم بين الراديكاليين من جهة - المنادين بضرورة السماح بسيرورة الدولة ومؤسساتها رغم سقوط رأس النظام - والثوريين من جهة ثانية والذين يطالبون بضرورة استئصال كافة أوجه النظام السابق .

وقد قبل الاتحاد العام التونسي للشغل - بعد مشاورات مطولة - مبدأ المشاركة في الحكومة المؤقتة على أن تكون حكومة ائتلافية تهدف إلى تصريف الأعمال عبر خبراء من المنظمة العمالية لهم الخبرة والقدرة والكفاءة وليس عبر مسؤولين نقابيين.

وقدّم حينها الاتحاد ثلاثة أسماء هي "حسين الديماسي" كوزير التكوين المهني والتشغيل، و"عبد الجليل البدوي" كوزير لدى الوزير الأول، و"أنور بن قدور" ككاتب الدولة لدى وزير النقل والتجهيز.

إلا أنه اشترط أن تكون الحكومة خالية من الوجوه السابقة لنظام الرئيس المخلوع. وقد شاركه في قرار الانخراط في الحكومة الجديدة كل من حزب "التكتّل من أجل العمل والحريات" وحزب "PDP".

لكنّ أصداء تكوين الحكومة أفرزت وجود أسماء بارزة في النظام السابق، وهو ما أشعل فتيل الشارع التونسي الذي رأى فيها خيانة وتدنيّاً لما قام به. وهو ما أدى إلى تراجع الاتحاد العام التونسي للشغل عن قرار المشاركة في الحكومة.

بيد أنّ قرار الاتحاد الأخير جعل الشارع السياسي التونسي لا يفهم حقيقة موقف هذه المنظمة النقابية التي تبين بوضوح تذبذب موقفها بين الوصول إلى السلطة والعزوف عنها في فترة زمنية قياسية.

لكنّ هذا الموقف لا يمكن تفسيره بمعزل عن السياقات التاريخية لعلاقة الاتحاد بالسلطة السياسية؛ التي لطالما حكمتها ثنائية الاستقلالية والاحتواء. ففي علاقته بالسلطة لطالما كان الاتحاد في تبعية مالية للدولة وهي من أهم عوامل اللعبة السياسية في تونس.

فكل محاولات استقلال الاتحاد عن السلطة السياسية قبل الثورة باءت بالفشل نظراً لتبعية الاتحاد المالية للدولة، ما جعل هذه الأخيرة تحتويه في أحيان عديدة، وما بحث الاتحاد عن الاستقلالية إلا طريقة لفك هذه الرابطة للتأثير في المشهد السياسي التونسي.

هذه الاستقلالية كان الاتحاد سيصلها بوصولها إلى السلطة السياسية من خلال مشاركته في الحكومة. وبالتالي سيكون له هامش أكبر من الحرية والاستقلالية عن ضغط السلطة. فتماهي الاتحاد معها يجعله هو السلطة.

لكنّ قرار الاتحاد العام التونسي للشغل سحب خبراءه الذين كان قد اقترحهم للمشاركة في الحكومة قطع مع مطامحه في الوصول إلى السلطة. هذا القرار جاء حسب تصريح لأمينه العام وقتها "عبد السلام جراد" كنتيجة لعدم احترام الوزير الأول لمطالب الاتحاد.

ففي اتصال سابق له مع "محمد الغنوشي" طالب "عبد السلام جراد" بحتمية التشاور قبل الإعلان عن تركيبة الحكومة وعلى ضرورة تطبيق الوزير الأول لمطالب يراها الاتحاد ضرورية، لعل أهمها ضرورة سن قانون العفو التشريعي العام، وفصل الدولة عن الأحزاب، والدعوة لحكومة برلمانية بعيداً عن النظام الرئاسي الذي قاسى منه التونسيون الأمرين، وضرورة إطلاق سراح كل سجناء الرأي والسجناء السياسيين. لكن بعد يومين من الإطاحة بالرئيس الهارب تم الإعلان عن أعضاء الحكومة الجديدة دون إعلامه مسبقاً.

وإذا كان هذا القرار قد بُني على رد فعل للاتحاد - الذي أراد التحكم في مقاليد الحكم من خلال توجيهه لمطالب للوزير الأول والتي عندما رُفضت تبنيّ الاتحاد هذا القرار - فإننا نرى بأن هذا القرار كان صائباً لعدة أسباب أخرى.

**أولاً:** لما كان الاتحاد بالأساس منظمة نقابية فإنه من غير المعقول أن يغيّر فيلبس قبعة الحزب السياسي محاولاً الوصول إلى مقاليد الحكم.

**ثانياً:** كيف يمكن للاتحاد أن يكون طرفاً في الحكومة التي من المفترض أن يضغط عليها كي يتحصّل على مطالب ترضي الطبقة العاملة عند وجود مفاوضات اجتماعية. ففكرة أن يكون الاتحاد طرفاً وقاضياً في المجال نفسه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تسهم في تعزيز مكانته كمدافع عن البروليتاريا.

زد على ذلك أنّ مشاركة الاتحاد العام التونسي للشغل في حكومة تضم أشخاصاً كانوا ضالعين في النظام السابق يمكن أن تضر بصورته لدى العامة؛ فحصول الاتحاد على شرعيته التاريخية ثانيةً من خلال دعمه - ولو المتأخر نسبياً للحراك لشعبي - ستسقط من جديد وستعيد للأذهان مرة أخرى صورة الاتحاد الذي ساند النظام البائد في سياساته الاقتصادية والاجتماعية التي لطالما أضرت بالطبقة الشغيلة وساهمت في تردي أوضاعها.

فعدم مشاركة الاتحاد في حكومة ما بعد "بن علي" جنبه جدل عميق كان من الممكن أن يضر بصورته. وفي المقابل غيّر الاتحاد مساره وانخرط في تأسيس الهيئة العليا للدفاع عن أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، ولم تدم هذه الحكومة فقد سقطت بعد اعتصام القصبية 1 في 27 كانون الثاني / يناير 2010.

وعلى الرغم من تشكيل الحكومة الثانية فإن الغضب الشعبي تواصل، رافضاً تواجد "محمد الغنوشي" في السلطة لاسيّما مع المظاهرة الحاشدة التي تم تنظيمها في 25 شباط / فبراير والتي ضمت أكثر من مائة ألف شخص توحدت خلالها المطالب في ظل "القصبية 2" مناديةً باستقالة "محمد الغنوشي" وانتخاب مجلس وطني تأسيسي مع تعليق دستور 1959 أو دستور "بن علي"<sup>6</sup>.

وهو ما تمّ فعلاً؛ حيث قدم "الغنوشي" استقالته ليخلفه في رئاسة الوزراء "محمد حسونة الباجي قائد السبسي" الذي تقلّد مناصب في ظل رئاسة كل من "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي".

وقد قامت حكومة "الباجي قائد السبسي" على أساس الكفاءات أو ما اصطلح على تسميته بحكومة التكنوقراط. ولكن واقعياً ضمت هذه الحكومة وزراء سابقين تولوا مناصب في عهد "بورقيبة" وبن علي" ونخبة مقربة من النظام السابق ومن المعارضة الموجودة حينها.

هذه الحكومة كسابقتها سجّلت غياب الاتحاد عن المشاركة في السلطة السياسية، مسجلاً حضوره في الآن نفسه بسنة أعضاء في هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.<sup>7</sup>

<sup>6</sup> وقد تم تعليق العمل بدستور 1959 استجابة لنداء الشارع التونسي في 23 مارس 2011.

<sup>7</sup> ضمت هذه الهيئة بعد تأسيسها في 15 مارس تحت رئاسة عياض بن عاشور لجنة للخبراء ومجلساً تمثيلاً ضم ممثلين لعدد من مكونات المجتمع المدني وشخصيات وطنية إضافة إلى عدد من الأحزاب السياسية والتيارات الوطنية. وقد ضمت هاته الهيئة ممثلين للاتحاد وهم منصف اليقوبي، رضا بوزربية، عبيد البريكي، حسين العباسي ومروان الشريف.



وبالتالي أصبح للاتحاد العام التونسي للشغل دور سياسي أساسي بعد أن كان دوره مقتصرًا في بداية الثورة على تأطير الحراك الشعبي. وتمتعت هذه الهيئة بالمشروعية الثورية على خلاف الحكومة التي تكونت من نخب بعيدة عن الشارع التونسي.

وقد نجح الاتحاد في هذه الفترة على إجبار حكومة "الباجي قائد السبسي" على تحقيق مطالبه الاجتماعية والتي تمثلت في إدماج قطاع المناولة صلب الوظيفة العمومية. هذا النجاح لم يكن ليحصل لو كان الاتحاد طرفاً في الحكومة؛ فهذا النجاح يرجع إلى تلبس الاتحاد بشخصية مجموعة الضغط وليس لكونه شريكاً للسلطة السياسية.

وتبعاً لذلك فإن هذا الدور الجديد الذي شكّل فيه الاتحاد قوة سياسية فقد فرضه واقع المشهد التونسي الذي تميز باحتكار الاتحاد للمشهد السياسي. ويرجع ذلك لعدة أسباب لعلّ أهمها ضعف مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية الموجودة التي أنهكتها الانقسامات الإيديولوجية وهشاشة المنظمات النقابية الأخرى.

حيث كان للسياسة الممنهجة التي توخاها "بن علي" إبان حكمه دور كبير في تدجين المعارضة الحزبية ممّا أدى إلى تكوّن ذرات حزبية. زاد في انقسامها تضخم عدد الأحزاب السياسيّة بعد ثورة 14 كانون الثاني / يناير 2014 التي تعدّ اليوم أكثر من 100 حزب سياسي.

ولهذه الأسباب لم تستطع المعارضة تبوء المكانة التاريخية التي كان من الضروري أن تضطلع بها؛ فافتقار المشهد السياسي لأحزاب جماهيرية قادرة على سدّ الفراغ الذي تركه "بن علي" وحزبه بعد حلّه قضائياً<sup>8</sup> أدى إلى استفراد الاتحاد بالمشهد السياسي، حيث مثلّ التنظيم الوحيد المهيكل القادر على التعبئة والحاضن لطبقة البروليتاريا وكذلك لعدد من المعارضين.

زد على ذلك أنه وعلى الرّغم من أنّ مجلّة الشّغل نصّت على قانونيّة التعدديّة النقابيّة من خلال عدد من فصولها، وذلك منذ إحدائها في سنة 1966، فنحن اليوم أمام حراك نقابي لم تعرفه البلاد منذ ما يزيد عن ثلاث وعشرين سنة من عراقة التّاريخ النقابي في تونس.<sup>9</sup>

و قد تباينت الآراء بين قياديي المنظمات النقابيّة المتواجدة حالياً، فالإتحاد العام التونسي للشّغل يصرّح بأنّه لا يرفض التعدديّة والحريّات إلّا أنّه يتّهم التّنظيمات النقابيّة حديثة العهد بضرب ثقل الحركة النقابيّة وتشتيت وحدتها وإضعافها من الدّاخل.

أمّا بقية النقابات فهي تؤكّد على أهميّتها نظراً لكونها تهدف إلى دعم النّضال العمّالي وتكريس مبدأ حريّة الاختيار؛ ذلك أنّ تعدّد النقابات سيفسح للعامل حريّة اختيار النقابة التي تدافع عن حقوقه ومصالحه أكثر من غيرها في كنف القانون والمسؤوليّة.

كما أنّ هناك من اعتبرها مؤشراً هاماً على التخلّص من الحقبة البوليسيّة التي كانت تقمع فيها الحريّات ومنها الحريّات الحزبيّة والنقابيّة. في زمن "بن علي" مثلت نشأة نقابات أخرى إلى جانب الإتحاد العام التونسي للشّغل مسألة مستحيلة، وتخضع لعدّة ضغوطات لأسباب سياسيّة ناتجة في أغلبها عن رفض أي نفس تعدّدي.

<sup>8</sup> تم حل حزب التجمع الدستوري الديمقراطي بحكم قضائي صادر في 09 مارس 2011.

<sup>9</sup> لقد تمت الموافقة على تأسيس نقابتين عماليتين تحت حكومة محكومة محمد الغنوشي و هما : اتحاد عمال تونس بقيادة اسماعيل السحباني والمنظمة العامة التونسي للشغل بقيادة الحبيب فيزة.  
هذا التأسيس ساهم في تأجيج الهوة بين الاتحاد والحكومة. حيث اعتبرها الاتحاد كمحاولة لضرب وحدة الصف النقابي التي يمثلها.

ويمكن القول أنه وعلى الرغم من أن التعددية النقابية تمثل مؤشراً صحياً وطبيعياً يعكس تطور وسلامة المنظومة الديمقراطية؛ إذ لكل عامل الحرية التامة للانضواء تحت الهيكل النقابي الذي يلبي حاجياته فإن هذه التعددية هي كذلك ضرورة تاريخية لتطور الحركة النقابية والانتقال الديمقراطي، فهي تجسيد للحريات النقابية التي تعتبر جزء من الحريات العامة.

إلا أن المنتبّع للحراك الاجتماعي يلحظ هشاشة الآثار التي نجمت أو نتجت عن وجود تعددية نقابية على الساحة الوطنية التونسية. فالإتحاد العام التونسي للشغل مازال هو المهيمن لاكتسابه للشرعية التاريخية منذ الاستقلال، وهو ما مكّنه من الحصول على أغلب المنخرطين النقابيين في البلاد التونسية.

كما أن النقابات المحدثّة بعد الثورة مازالت جنيّة ولم تصل بعد إلى مرحلة النضج والفعل على المستوى النقابي أو الاجتماعي أو حتّى السياسي. وهو ما دفع العديد إلى التساؤل إن كان الجميع ضد نظام الحزب الواحد فلماذا لا نجد الجميع ضد نظام النقابة الواحدة؟

وما زاد في حدّة التساؤل هو شخصنة منظمة الاتحاد العام التونسي للشغل في "عبد السلام جراد" أمينها العام. إذ إن الشارع التونسي لم يغفر له ما سبق وأن آتاه قبل هروب بن علي.

فهذا الأمين العام تبوأ منصبه منذ سنة 2000 وناشد الرئيس المخلوع الترشح لانتخابات 2014، كما أنه كان من أواخر الشخصيات العامة التي قابلت "بن علي" في 13 كانون الثاني / يناير 2010 وسعت إلى تبييض صورته للعام.

حيث صرّح عقب هذه المقابلة بأنه لمس من "زين العابدين بن علي" نفساً جديداً للتغيير؛ فهذه الخلفية غير الثورية للأمين العام السابق للاتحاد جعلته يواجه حملة شبيهة لتلك التي واجهها رأس النظام. إذ رفعت في وجهه حملة "جراد dégage".

هذه الحملة أسهمت إلى حد بعيد في التأثير على ناخبي الاتحاد العام التونسي للشغل والتي التّأمت في 22 كانون الأول / ديسمبر 2011 ب"طبرقة" وانتهت بتتويج "حسين العباسي" كخلف ل"عبد السلام جراد".

## الجزء الثاني

الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومات المنتخبة خلال فترة الانتقال الديمقراطي بين الصراع والمهادنة

باعتباره أكثر من مجرد نقابة عمالية وأقل من أن يكون حزباً سياسياً يعتبر الاتحاد منظمة هجينة؛ لا هو سلطة (pouvoir) ولا هو مضاد لها (contre pouvoir) إنّما هو قوة توازن (force d'équilibre)<sup>10</sup>. وهذه القوة يستمدّها من تمثيله لمجتمع تونسي مصغّر.

فهو كالمجتمع التونسي وحدة غير متجانسة أمكن لأفرادها التعايش رغم الاختلافات الجذرية بينهم. ولطالما أدّى الاتحاد دوراً سياسياً على الساحة الوطنية ومن أهم رهاناته المحافظة على سلطته. لكن دوره

<sup>10</sup> انظر كتاب هالة اليوسفي الاتحاد قصة شغف تونسية المكتوب باللغة الفرنسية:

YOUSSEFI Hèla, « L'UGTT une passion tunisienne : Enquête sur les syndicalistes en révolution 2011-2014 », l'IRMC, 2013, pp, 102 et s.

السياسي خلال عملية الانتقال الديمقراطي طغى جزئياً على دوره النقابي وهو ما تجلّى بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 23 تشرين الأول / أكتوبر 2011.

وقد أسفرت هذه الانتخابات التي دارت عن الفوز بـ 217 مقعداً في المجلس الوطني التأسيسي، حصل فيها حزب "حركة النهضة" <sup>11</sup> على نسبة 41,47% من الأصوات أي ما يعادل 89 مقعداً، يليها حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" بـ 13,82% من الأصوات أي ما يمثل 30 مقعداً، أما حزب "التكتل من أجل العمل والحريات" فتحصّل على نسبة 9,68% وهو ما يعادل 21 مقعداً، فيما وزعت بقية المقاعد على بقية الأحزاب السياسية الأخرى كل حسب النسب التي فاز بها.

وقد تقاسمت هذه الأحزاب الثلاث السلطة السياسية في تونس مكونة لـ "الترويكا" أي على محاصصة حزبية ثلاثية دون إشراك لبقية الأطياف السياسية الأخرى.

حيث تم انتخاب "مصطفى بن جعفر" رئيساً للمجلس الوطني التأسيسي في 02 تشرين الثاني / نوفمبر 2011، ثم اختيار "المرزوقي" رئيساً للجمهورية في 10 كانون الأول / ديسمبر 2011، وتلاه تعيين "حمادي الجبالي" رئيساً للحكومة خلفاً لـ "محمد الباجي قائد السبسي" في 24 كانون الأول / ديسمبر من السنة نفسها.

لكنّ انتخاب سلطة سياسية جديدة ودخول الدولة التونسية في مرحلة تكريس الانتقال الديمقراطي تميّز بالتصادم بين القوى السياسية التي لها الشرعية الانتخابية والاتحاد العام التونسي لشغل ذي المشروعية التاريخية. وهو ما ترجم واقعياً من خلال حدثين هامّين أولهما ما تمّ في 9 نيسان / أبريل 2012 من اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين بسبب محاولة قمع المظاهرات والافراط في استخدام القوة. وما حدث في أوائل أيار / مايو 2012 من مواجهات بين أنصار الترويكا ومعارضيه.

ولنا أن نسأل ما علاقة هذه الأحداث بالاتحاد العام التونسي للشغل؟ وهل كانت له تأثيرات على عملية الانتقال الديمقراطي في تونس؟

للإجابة عن هذين التساؤلين لا بد من الإشارة إلى أن أولى المواجهات بين الحكومة الحديثة والشارع التونسي حدثت في أوائل أيار / مايو. ولهذا التاريخ رمزيته المتعلقة بعيد الشهداء في تونس وبأحداث انتفاضتهم ضد المستعمر الفرنسي في 9 نيسان / أبريل 1938 للمطالبة ببرلمان جديد.<sup>12</sup>

كما أنّ الاعتداءات لم تتوقّف عند هذا الحد بل وصلت إلى حد نشوب مواجهات في أوائل أيار / مايو 2012 بين أنصار "الترويكا" ومعارضيه، وللعلم فإنّ تاريخ غرّة أيار / مايو هو تاريخ عيد الشغل في تونس. والذي تخرج فيه الطبقة العمالية إلى الشارع للاحتفال.

وقد عاشت البلاد التونسية خلال هذه الفترة الانتقالية وضعاً استثنائياً على جميع الأصعدة؛ فالوضع الاقتصادي صعب وفي طريقه إلى الانهيار، كما أنّ الوضع الاجتماعي متردّ جداً. ومع ذلك عرفت هذه المرحلة بروز كمّ مهول من المطالبة، وأصبح هنالك واقع مغاير نسبياً لما كان عليه قبل الثورة، وتمت

<sup>11</sup>المتحصل حديثاً على رخصته القانونية

<sup>12</sup> انظر:

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB\\_9\\_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%84\\_1938](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB_9_%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%84_1938)

خلال هذه الفترة الموافقة على عدد من المطالب الهامة التي تقدّمت بها النقابات خلال تفاوضها مع الوزارات.<sup>13</sup>

هذه المطالبة المصحوبة بموجات الإضراب تهدف إلى تعزيز دور الاتحاد في ثنائية الضغط والتفاوض. فعادة ما يلجأ الاتحاد للضغط على السلطة من خلال الإضرابات قبل أن يدخل معها في عملية التفاوض، ويهدف الاتحاد من خلالها إلى ليّ ذراع السلطة (bras de fer) التي تصبح مجبرة على الجلوس والتفاوض مع الاتحاد. وهو ما يحدث عادة عند المفاوضات ولكن في بعض الأحيان يكون هناك أيضاً ضغط في المفاوضات نفسها.

وفي هذا السياق فإنه وعلى الرغم من التفاعل الإيجابي للوزارات مع الهياكل النقابية رفض الاتحاد العام التونسي للشغل المقترح (اعتبار سنة 2012 سنة بيضاء)، وطالب الأمين العام للاتحاد أن تعود الحكومة إلى المفاوضات الاجتماعية في أجل أقصاه غرة حزيران / يونيو، مؤكداً تمسك المنظمة النقابية بشروط العودة إلى المفاوضات، معبراً عن رفض الاتحاد العام التونسي للشغل أن يتم تحميل كل التضحيات للأجراء.

واستجابت الحكومة بقبول التفاوض وحصل على إثره اتفاق نصّ على تعميم المنحة الخصوصية المقدره بـ70 ديناراً على كل قطاعات الوظيفة العمومية، وبالتالي تراجعت الحكومة عن "اعتبار سنة 2012 سنة بيضاء"، واقترحت صرف المنحة الخصوصية بعنوان 2012 و2013 أي على دفعتين دون زيادة في الأجور.

وبعد عدد من المشاورات المكثفة بين الاتحاد العام التونسي للشغل والحكومة تمّ الاتفاق بشكل رسمي على تمكين كل الأعوان العموميين دون استثناء من زيادة قدرها 70 ديناراً، واحتضنت وزارة الشؤون الاجتماعية جلسة تفاوض مع الاتحاد العام التونسي للشغل حول الصياغة النهائية لاتفاق الزيادة في الأجور، وتم صرف القسط الأول للزيادة بداية من شهر تموز / يوليو، على أن يتم صرف القسط الثاني بدايةً من شهر كانون الثاني / يناير، وفي المقابل اعتبرت المركزية النقابية أن مفاوضات الزيادة في الأجور قد طالت، في الوقت الذي تواصل فيه ارتفاع الأسعار وتدهور المقدرة الشرائية، مؤكداً في الآن نفسه أن الزيادة في الأجور لها انعكاس إيجابي مباشر على الاقتصاد الوطني.

ومثلت الإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية آليات استعملها الأعوان العموميين للتعبير عن احتجاجهم وعدم رضاهم عن أوضاعهم المهنية.

وإزداد اللجوء إلى هذه الآليات بعد الثورة، ما يعدّ أمراً عادياً خلال أي فترة انتقالية، غير أنّ خطورته تكمن في تواصل مثل هذا النسق المرتفع دون معالجة أسبابه معالجة فعلية وغير مؤقتة، عبر تكريس ضمان هذه الحقوق والحريات وتدعيمها بضمانات تكون متبوعة بآليات رقابية على الأعمال القانونية والسياسة لضمان بقائها والقطع نهائياً مع التنصيصات الشكلية، وأن يكون الاعتراف بحق الإضراب لفائدة الأعوان العموميين اعترافاً صريحاً.

<sup>13</sup> وسوف نذكر على سبيل الذكر لا الحصر، مجموعة من الاتفاقات التي آلت إليها المفاوضات في 2012، حيث اتفق وزير الشؤون الاجتماعية ووزير التربية، على إنهاء العمل بصفتي النيابة والتعاقد بداية من سبتمبر 2012، كما تم الاتفاق على الترفيع في منحة الإدارة بداية من جانفي 2013، وذلك باحتساب 75 ديناراً عوضاً عن 30 ديناراً بالنسبة للمدارس التي بها أقل من 10 أقسام و90 ديناراً عوضاً عن 45 ديناراً بالنسبة للمدارس التي بها 15 قسماً، أما بالنسبة للمدارس التي بها 15 قسماً أو أكثر تصبح المنحة 120 ديناراً شهرياً عوضاً عن 60 ديناراً كما تم الاتفاق على إسناد منحة مراقبة الامتحانات الوطنية لفائدة مدرسي الابتدائي وقدرها 25 ديناراً صافية

واعتبر أمين عام مساعد المكلف بالوظيفة العمومية "أن حجم كل هذه الإضرابات في ظرف وجيز وفي قطاعات حساسة يكشف عن التراجع في الاتفاقات السابقة معتبراً في نفس هذا الإطار أن الإضراب ليس هدفاً وإنما هو وسيلة لتحقيق أهداف معينة".

كما تعدّ نسب نجاح الاضطرابات مرتفعة من حيث عدد المشاركين فيها، قدّرت نسبة نجاح إضراب المعلمين بـ80% و90% للعدليين وكذلك 90% بالنسبة للأطباء الجامعيين.

لكن في الآن نفسه فإن ضمان حق الإضراب لا يعني التعسف في استعماله، مما يتطلب عقلنة اللجوء إليه إلى جانب ضرورة التوقف عن حماية الأعوان المتورطين في قضايا فساد وغيرها لمجرد انتمائهم إلى نقابات مهنية. ذلك أن مثل هذه الحصانة قد تعيق عملية الإصلاح التي تبدأ أساساً خلال المرحلة الانتقالية.

مما يؤكد على دور الوعي من جميع الأطراف لإنجاح هذا التحول الديمقراطي الذي يقوم على القطع مع القمع والاستبداد والتضييق على الحريات. وعليه نلاحظ أنه قد تم خرق القوانين استناداً إلى مشروعية جديدة منبثقة عن الثورة.

على مستوى آخر تعتبر المشاركة في الإضرابات غير الشرعية بمثابة أخطاء مهنية تعرّض مرتكبيها إلى عقاب تأديبي أو تبعات جزائية. ومن بين الإضرابات غير الشرعية نجد الإضراب المفاجئ والإضراب التضامني.

ومن أبرز الإضرابات غير الشرعية التي نفذت خلال الفترة الانتقالية إضراب أعوان النقل، الذي جمع بين الفجئية والتضامن مع زميلهم الذي تم إيقافه، فعبروا من خلال هذا الإضراب المفاجئ عن احتجاجهم، مما أدى إلى شل حركة النقل بالعاصمة ونتج عنه تعطيل مصالح المواطنين، وتم تعليق الإضراب إثر إطلاق سراح زميلهم.

كما نفذ أعوان الصحة العمومية بكامل مستشفيات الجمهورية إضراباً تضامنياً مطالبين بالإفراج عن النقابيين المعتقلين في جهة "صفاقس"، والذين تم إطلاق سراحهم.

وفي نفس إطار الإضرابات غير المشروعة نجد الإضراب السياسي الذي لا يمت للدفاع عن المصالح المهنية الضيقة بصلة. وهو الإضراب الذي يهدف للضغط على الحكومة بهدف تحقيق مطالب سياسية، إضافة لكون السماح بممارسة الإضراب السياسي يعني بالضرورة الاعتراف بحق النقابات في ممارسة العمل السياسي.

والمعروف أن جلّ الأنظمة التشريعية تلزم النقابات بالحياد السياسي لاسيما أنها تضم منخرطين ينتمون إلى توجهات سياسية مختلفة.

وبالتالي نجد أنه وخلال الفترة الانتقالية التي عرفت نسقاً مرتفعاً في اللجوء إلى الإضرابات، شهدت في الآن نفسه احتجاجاً على تطبيق قاعدة حجز جزء من المرتب لعدم القيام بالعمل؛ أي استحقاق الأجر بعد الإنجاز الفعلي للعمل، ويعتبرونه عقاباً كما يهددون بالتصعيد في صورة الاقتراع من مرتباتهم.

ولكن على أي أساس يتمتع المضربون بأجرهم عن عمل لم ينجزوه؟ وكيف يمكن الجمع بين الإضراب الذي يقوم على التضحية بأجر يوم عمل وبين المطالبة بعدم خصم أيام الإضراب من مرتباتهم؟ ألا يجب

أن تقتصر رهانات العمل النقابي خلال الفترة الانتقالية على الجمع بين تنفيذ الإضرابات والمطالبة بجعلها مدفوعة الأجر؟

إذ كان من الأجدى لهذه النقابات أن تقتدي بالنقابات المهنية في مصر، التي أنشأت صناديق لمجابهة الأعباء المالية الناجمة عن ممارسة حق الإضراب، لدفع تعويض للمضربين يعادل أجورهم عن فترة الإضراب وذلك أفضل من ابتزاز الوزارات، لاسيما أن عدد من القطاعات التي نفذت إضرابات قد طالبت بعدم الاقتطاع من مرتباتهم وذلك في إطار تطبيق مبدأ المساواة في خرق القانون.

ونلاحظ مما سبق ذكره أن الاتحاد العام التونسي لم يؤدي دوراً اجتماعياً واقتصادياً فقط إنما كذلك دوراً سياسياً مهماً. ففي علاقتها بالسلطة السياسية يمكن للمنظمة النقابية إما أن تكون سندا للنظام الحاكم من خلال الخضوع لمتطلباته وإرساء السلم الاجتماعي مقابل اعترافه الوحيد بها كمثل للعمال وتقزيم دور النقابات الأخرى، وإما أن تكون سبباً أساسياً في فشلها من خلال اعتماد سياسة المطالب العمالية غير المحدودة وفي كل القطاعات وكذلك الإضرابات والاعتصامات.

وهو ما وقع في هذه الفترة حيث دعى الاتحاد مناصريه إلى إجراء إضراب عام في "سيدي بوزيد" بتاريخ 14 آب / أغسطس 2012. وقد كان سبب هذا الإضراب هو الضغط على الحكومة من أجل القيام بإجراءات تنموية جديدة وإطلاق سراح المعطلين عن العمل، الذين تم إيقافهم قبل مدة<sup>14</sup>.

لكن هذا العداء بين الترويكما ولاسيما حزب "حركة النهضة" من جهة والاتحاد العام التونسي للشغل من جهة أخرى خرج من دائرة التلميح إلى دائرة التصريح بعد تصاعد وتيرة الأحداث، والمطالبة بإنهاء مهام المجلس الوطني التأسيسي لتصل إلى حد اقتحام "رابطة حماية الثورة" مقر الاتحاد العام التونسي للشغل بتاريخ 4 كانون الأول / ديسمبر 2012 واعتداءها على النقابيين في ذكرى اغتيال "فرحات حشاد".

وفي هذا السياق صرّح حينها "حسين العباسي" الأمين العام للاتحاد: "اليوم كشرت خفافيش الظلام عن أنيابها. النقابيون الشرفاء لا يخافون النهضة ولا ميليشياتها. إن الهجوم الذي قامت به هذه الميليشيات على مقر الاتحاد لم تقم به لا حكومة بورقيبة ولا حكومة بن علي".<sup>15</sup>

وفي محاولة لإخراج الدولة التونسية من هذه الأزمة السياسية انطلق الحوار الوطني برئاسة "المرزوقي" في قصر الضيافة بتاريخ 5 نيسان / أبريل 2013، والذي ما لبث أن تعثر في الـ30 من الشهر نفسه لينطلق من جديد في جولته الثانية في 16 أيار / مايو 2013.

ولم يكن لهذه الجولات أي تأثير على الساحة السياسية وبذلك قدم "الرباعي" - الذي رعى الحوار الوطني فيما بعد - مبادرته. وبذلك عاد الاتحاد العام التونسي للشغل إلى ثنائية الحياد والتدخل في السلطة السياسية.

ففي بعض الأحيان يبقى الاتحاد العام التونسي للشغل في حياد تام عن المشهد السياسي، لاسيما في فترات التدجين التي عرفها في ظل حكم "بن علي"، ويمكن له في أحيان أخرى أن يتدخل إما لدعم السلطة أو لزعرعتها وهو ما شاهدناه مع الحكومات التي تم انتخابها بعد الثورة.

<sup>14</sup> انظر هالة اليوسفي (المرجع السابق).

<sup>15</sup> راجع في هذا الإطار مقال لسيما المزوغي، «بمناسبة دعوته لأحزاب المعارضة: الجبالي والحريات، ملاك حارس»، مقال منشور بجريدة المغرب بتاريخ الثلاثاء 28 أبريل 2015.

فالاتحاد لم يكن على المسافة نفسها مع حكومة "الجبالي" حيث طلب وقتها زيادات في الأجور وواصل القيام بالإضرابات. وبالتالي ساهم الاتحاد بطريقة غير مباشرة في إسقاط الحكومة من خلال الضغط عليها. فالاتحاد كان دوماً فاعلاً إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من خلال الضغط.

ولم يفتأ أن تأزم الوضع السياسي بعد تشييع جنازة الشهيد "شكري بلعيد" في الثامن من شباط / فبراير 2013، والذي شهد إضراب عام. وهو ما تلاه تعيين "علي العريض" رئيساً للحكومة خلفاً "للجبالي" و 3 مارس 2013 والمصادقة على حكومته من قبل المجلس التأسيسي.

### الجزء الثالث

#### الاتحاد العام التونسي للشغل والحوار الوطني بين انهيار الصراع الطبقي ومأسسة الوفاق الوطني

أدى الإتحاد العام التونسي للشغل بوصفه المنظمة النقابية الأولى والكبرى دوراً مهماً بل ومهيماً في عملية الانتقال الديمقراطي، ولعل ذلك يتجلى من خلال مشاركته الفعالة في عملية الحوار الوطني. وللعلم فإن الإتحاد لم يكن الوحيد الرّاعي للحوار الوطني بل إحدى المنظمات الرّاعية له، حيث نجد إلى جانبه ثلاث منظمات هي: الهيئة الوطنية للمحامين، والإتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، وكذلك الرّابطة الوطنية لحقوق الإنسان.

بيد أن هذه الهيمنة ترجع إلى قدرة الاتحاد العام التونسي للشغل على التعبئة الاجتماعية، والتي تمكنه من تبوء مكانة مجموعة ضغط. فتحول ميزان القوى لصالح النقابة يتأتى من خلال نجاحها في تنظيم الإضراب.

وقد استفادت الحركة العمالية كثيراً من فكرة التنظيم والتنظم. وهو ما مكنها من تحقيق نقلة نوعية في المطالب وبداية التحرك كطبقة اجتماعية. وهذه القدرة يمكن إرجاعها إلى أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل مثّل في فترة زمنية معينة ملجأً سياسي واجتماعي لكل من ناهض النظام القائم.

فالعديد من السياسيين المعارضين لبسوا قبعة النقابي للهروب من بطش السلطة السياسية. كما أن الاتحاد هو من أكثر القوى التي لها تمثيلية؛ إذ يفوق عددهم الـ750 ألف منخرط. لكن إلى ماذا ترجع أسباب نشأة الحوار الوطني؟

ترجع أسس ظهور الحوار الوطني إلى تلازم تطوّر الأزمة السياسيّة في تونس حتّى قبل اغتيال "شكري بلعيد" في 6 شباط / فبراير 2013، مع رفض أحزاب الحكم والمعارضة الجلوس إلى طاولة الحوار الجماعي لتستمرّ بذلك القطيعة بين الأحزاب السياسيّة في تونس وسط تبادل للتّهم، رغم توافقها بخصوص الجلوس إلى طاولة حوار قصر الضيافة بقرطاج، وحتّى قبل ذلك من خلال قبول أحزاب من المعارضة المشاركة في مفاوضات تشكيل حكومة "علي العريض".

لكنّ الأزمة ما فتئت أن تفاقمت نتيجة اغتيال النائب "محمد البراهمي" يوم 25 تموز / يوليو 2013، وهو ما دفع بجلّ الفاعلين السياسيين للبحث عن مخرج لهذه الأزمة السياسيّة، لينتهي بهم المطاف بقبول مبادرة "الرّباعي" الرّاعي للحوار الوطني.

إن استشهد كل من "شكري بلعيد" والحاج "محمد البراهمي" سرّع في عملية البحث عن مخرج للأزمة السياسيّة. فمبادرة الحوار الوطني النوعية والتي كانت سريعة وثرية حدّ التقابل لم تكن معزولة عمّا سبقها.

وقد جاءت هذه المبادرة منذ بيان الهيئة الادارية في 28 أيار / مايو 2012 حيث تبنى صلبه الاتحاد منهج الحوار الوطني في جمل قليلة مكتنزة حدّد فيها الهدف والطريقة والآلية. وعلى أنه لم يستعمل كلمة "الحوار" صلب هذا البيان فأنه ضمنه في كلمة "التوافق" و"الانقاذ".

وتمثّلت هذه المبادرة في نقاط رئيسيّة أهمّها تقييد أعمال المجلس الوطني التأسيسي وتشكيل حكومة جديدة. ما هي أسباب هيمنة الإتحاد العام التونسي للشغل على الحوار الوطني؟

إنّ المنتبّع للحراك السياسي والاجتماعي في تونس يلحظ أنّ المنظّمة التي هيمنت على حيثيّات عمليّة الحوار الوطني هي الإتحاد العام التونسي للشغل. ويمكن إرجاع ذلك إلى كون الإتحاد هو أكبر المنظّمات الرّاعية للحوار الوطني من حيث عدد المشتركين، وكذلك لكونه يمثّل مجموعة ضغط لا يمكن الإستهانة بها.

فوعي الاتحاد لثقله فرض منهج الديمقراطية الغاية بدل منهج الديمقراطية الوسيلة والديمقراطية الاجتماعيّة التي تقوم على مشاركة المجتمع المدني بكل مكوناته بدل الديمقراطية السياسيّة.

هذا الثقل على الساحة التونسية واتكاله على رصيده التاريخي منذ فترة الاستقلال حوّله مجابهة واقع عجزت الأحزاب المنتخبة عن إدارته.

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح الحوار الوطني في تونس هي اعتماد الإتحاد العام التونسي للشغل سياسة تركيع الحكومة من خلال الإضرابات.

وتقدّم الاتحاد بمبادرة تمثّل نصّها في اقتراح حل الحكومة المؤقتة مقابل تشكيل حكومة غير متحرّبة برئاسة شخصيّة وطنية مستقلة، وتحديد مهام المجلس الوطني التأسيسي في إتمام صياغة الدستور وسن القانون الانتخابي وإتمام تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات لكن في أجل محدد.

وناهز عدد الأحزاب التي أكدت مشاركتها الـ 21 حزباً على غرار "الحزب الجمهوري" و"نداء تونس" و"حزب التكتّل" و"التحالف الديمقراطي" و"الجبهة الشعبيّة" و"حزب حركة النهضة" وغيرها.

وللعلم لم يشارك حزب المؤتمر في الحوار الوطني. وطالبت أغلب الأحزاب بحلّ رابطة حماية الثورة ومراجعة التعيينات وتحييد الإدارة، مؤكّدة أنه لا يمكن إجراء انتخابات طالما أنّ الإدارة غير محايدة.

واعتبار هذا الأمر سيؤثر على نزاهة وشفافية الانتخابات، مع النظر في مدى التزام حكومة "مهدي جمعة" بخارطة الطريق.



ولم يكن للأغلبية الكبرى من الأحزاب أي ثقل أو تأثير على الساحة السياسية. وفي نهاية كل يوم لم يكن يظهر للعلن سوى بعض الكلمات الهزيلة، ولم يكن حواراً مباشراً ولا صريحاً حتى من قبل المشاركين فيه ولهذا طال لعدة أشهر.

كما أن غياب الرؤية الإستراتيجية هو ما دمر جميع الثوريين وجعلهم يرزحون تحت وطأة النتائج الكارثية لاستعجالهم المتمتع بسلطة لا يملكون أدواتها. فلا أحد من أطراف الحوار كانت لديه الرغبة فعلاً في إنجاح الحوار؛ وهو ما تسبب في فشله.

وقد أكدت الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل في بيانها الصادر في 29 تموز / يوليو 2012 بعد اغتيال "محمد البراهمي" - وليس بمناسبته - على هدف استكمال المرحلة، مسجلة تقييماً خاصاً كان شاملاً وعماماً بينت فيه نقاط الفشل التي سجلتها.

وبعد أشهر من الشد والجذب والحشد والحشد المضاد والمفاوضات، تم اختيار وزير الصناعة في حكومة "علي العريض" ليعوض هذا الأخير و ليبادر إلى تشكيل حكومة جديدة سترث تركة ثقيلة وعدداً مهولاً من الملفات الحارقة.

وقد تضاربت ردود الفعل وتناقضت المواقف بعد هذا الاختيار الذي جاء مخالفاً لكل التوقعات ولم يحظى بمباركة أهم أطراف المعارضة التي امتنعت عن التصويت بعد عجزها عن فرض مرشحها.

ولوحظ أنّ مراحل سير الحوار الوطني المتعثرة دوماً كانت تدل على أن الرباعي الراعي له لم يراعي سياقه التاريخي ولم يعي دورة الحيوي في إيقاف نزيف الاغتيالات وتزايد المد الإرهابي وانحدار الاقتصاد التونسي؛ إذ تحولت هذه الألفاظ إلى مجرد عبارات مفرغة من مضامينها.

وتبعاً لذلك واجه الاتحاد العام التونسي للشغل سيلاً من التهم لقيادته لاسيّما "حسين العباسي". وحسب الكثيرين فإن الاتحاد قد أعاد للأذهان الصورة السلبية التي تكوّنت عنه في عهد "عبد السلام جراد" كهيكل بيروقراطي وسند اجتماعي للبرجوازية، وأنه بجّل دوره السياسي على حساب أدواره الاجتماعية الدقيقة وتهاون مع ملفات حسّاسة كالمناولة والخصوصية وارتفاع نسب التضخم وتدهور القدرة الشرائية.

وتزايد غضب قطاعات واسعة من الشعب انتظرت نتائج ملموسة لهذا الحوار تنعكس على وضعياتها الهشة فالإتحاد مرّ بجانب الحدث وتناسى قياديوه أن طابع الثورة كان اجتماعياً بالأساس.

ولكن يبقى مفهوم الوفاق الوطني في جوهره مخالف للديمقراطية؛ فقد تم استبدال قرارات الهيئات المنتخبة من قبل الشعب بقرارات صادرة عن الرباعي الراعي للحوار الوطني.

وهو بشكل أو بآخر سمح بإيجاد حل وسط بين نخب النظام السابق والنخب الجديدة الذين آثروا اقتسام كعكة السلطة متناسين وضارين عرض الحائط بآمال وتطلعات الطبقات الاجتماعية ومنهج الديمقراطية.

وقد تم استكمال الحوار الوطني لأعماله في 23 من كانون الأول / ديسمبر 2013 مفضياً إلى التوافق بين الفرقاء السياسيين على اختيار "مهدي جمعة" - الذي شغل منصب وزير صناعة في حكومة "العريض" - رئيساً جديداً للحكومة التونسية.

إلا أنّ الشارع التونسي تفاجأ باستئناف الحوار الوطني لجلساته يوم 31 تشرين الأول / أكتوبر 2014، حيث أصدر وثيقة تقضي بضرورة قيام الرئيس المنتخب الجديد لا الرئيس المؤقت بمهمة دعوة الحزب الفائز (أي حزب نداء تونس) في الانتخابات التشريعية إلى تشكيل الحكومة القادمة.

وهو ما يعتبر تجاوزاً غير مبرّر للدستور لاسيّما أنّ الفصل 148 ينص بوضوح: "يوصل المجلس الوطني التأسيسي القيام بصلاحياته التشريعية والرقابية والانتخابية المقررة بالقانون التأسيسي المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية أو بالقوانين السارية المفعول إلى حين انتخاب مجلس نواب الشعب".

كما أنّ مسألة الرئيس الذي سيقوم بتكليف الحزب الفائز بتشكيل الحكومة لا يمكن إلا أن يكون من اختصاص خبراء القانون الدستوري. مع العلم أنّ "حسين العباسي" الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل صرّح بأن الحوار حاول "تجنب أزمة سياسية بعمله على تحديد الطرف الذي سيقوم بالإذن بتشكيل الحكومة"، ولم يوضّح أي طرف من المشاركين في الحوار الوطني الهدف من هذا القرار، لاسيّما أنه تم أخذ بمباركة وإصرار شديد من رئيس حزب نداء تونس "الباجي قائد السبسي"، الذي دعى الأحزاب السياسية إلى مساندة قرار الحوار الوطني بتكليف رئيس الجمهورية الجديد بالإذن بتشكيل الحكومة.

ومن جهة أخرى كان الأمين العام المساعد للاتحاد العام التونسي للشغل أكّد بأن الحوار الوطني يحاول قدر الإمكان احترام الدستور، إلا أنه مضطر للتدخل عندما يتعلق الأمر بفض نزاعات سياسية حتى لا تتطور الخلافات إلى أزمة تشوش المسار الانتخابي.

وبهذا يصبح تدخّل الحوار الوطني في هذه المسألة هو وجود تفسيرات مختلفة لمسألة تكليف الحكومة في الدستور وتمسك كل طرف برأيه؛ مما يمكن أن يحدث أزمة دستورية.

وعلى أهمية دور الاتحاد في عملية الحوار الوطني في تهدئة الأوضاع والتقريب بين وجهات النظر لكل الأطراف المشاركة في الحياة السياسية، وإشادة بعض الجهات الحقوقية والسياسية بهذا الدور إلا أنّ دور هذه الهيئة التوافقية غير الشرعية قد انتهى بدخول الدستور التونسي حيز التنفيذ.

فهذه القرارات تتنافى مع علوية الدستور. وهذا التدخّل ما هو إلا طعنة في رحم الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات التي حاولت الثورة إعادة بنائها. وهو تدخّل صارخ في ملفات لا يمكن أن تكون من مشمولات الحوار الوطني.

وللعلم فإنه لطالما تم تأجيل المسألة الاجتماعية لفائدة المسألة السياسية. وقد تجلّى ذلك عندما اتّفق كل من الاتحاد ومنظمة الأعراف حول أهمية وعلوية الحوار الوطني. فأصبح هناك طور جديد للعمل النقابي يتمثل في إنهاء الصراع الطبقي الكلاسيكي وتبني الوفاق الوطني الذي أنهى الكلية البروليتارية والكلية البورجوازية.

هذا الانهيار بدأت أولى أسسه عندما وضع الاتحاد العام التونسي للشغل (ممثلة البروليتاريا التونسية) اليد في اليد مع المنظمة التونسية للأعراف (ممثلة البورجوازية التونسية) في نطاق الحوار الوطني، وفتحت أفقه على تجاوز أطروحة التفاوض على قاعدة الزيادة في الجور إلى التفكير في آليات التنمية.

فكلمة الوفاق التي لطالما اعتمدها المخلوع طغت على المشهد السياسي وأصبحت من أبجديات المعاملات السياسية، وتحولت بذلك إلى وسيلة لفض الخلافات والنزاعات.

## الخاتمة

تهدف الثورات إلى تغيير أشخاص نظام الحكم وإبعاد النخبة التي تحيط به لأنها لم تعد قادرة على إنجاز المهام الموكلة لها. وقد تطلّب قيامها وجود جملة من العوامل الموضوعية مثل تفرّد الحزب الواحد بالسلطة، ووجود مطالب اجتماعية مستحقة. والخارجية مثل تكنولوجيات الاتصال التي وُجّهت للتعبئة والحشد، وكذلك تفعيل وسائل الإعلام للتأثير على الوعي الجماهيري بحيث أصبحت للجماهير حساسية مفرطة للقضايا الاجتماعية، وأيضاً نشر معطيات تحريضية.

وإثر حادثة حرق البوعزيزي لنفسه سارع موقع "ويكيليكس" إلى بث جملة من الوثائق حول فساد "بن علي" وعائلته.

غير أنّ صراع قوى الثورة التونسية المطالبة بالتغيير والأخرى الراضة له، يبقى مستمراً طالما معركة الانتقال الديمقراطي لم تنجز بعد. ولكن من سيحسم المعركة؟

الجواب مرتبط بمدى قدرة النقابات العمالية ومن بينها الاتحاد العام التونسي للشغل على تشكيل قوّة تنظيمية بديلة، تكرّس دور العمال في عملية التغيير، وتقطع الطريق أمام الثورة المضادة سياسياً واقتصادياً وإعلامياً؛ من خلال دورها في طرح مشاريع مجتمعية بديلة لبناء أنظمة ديمقراطية اجتماعية أولاً، وضمان الاستقلالية النقابية في مرحلة الانتقال الديمقراطي وابعادها عن كل التجاذبات السياسية ثانياً.

حيث لاحظنا ضمن البحث أنّ طريقة التعامل مع تأثيرات الاتحاد العام التونسي للشغل على الساحة السياسية التونسية وعلى عملية الانتقال الديمقراطي ككل تختلف باختلاف الفاعلين السياسيين، الذين تأثروا بهذا التدخل.

منهم من رحّب بمساهمة الاتحاد العام التونسي للشغل وآخرون اتهموا ببعثرة هذا المسار وتشويهه. إلا أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل لم يقدّم دور واحد في هذه العملية، بل تعددت أدواره لغياب استراتيجية واضحة من عملية الانتقال الديمقراطي؛ ما جعل دوره يختلف باختلاف الظرفية الزمنية.

وإلى أي مدى يمكن للاتحاد أن يتموضع في ظل المشهد السياسي الجديد لاسيّما مع تحول طبيعة الانشقاقات التي يعيشها الاتحاد من انشقاقات بين القيادة المركزية والقيادات النقابية الجهوية إلى انشقاقات بين من يتبنّى المشروع "النيوليبرالي" ومن بقي محافظاً على الرؤية الإصلاحية للاتحاد العام التونسي للشغل؟

وكيف سيتطوّر دور الاتحاد العام التونسي للشغل في ظل المشهد السياسي الجديد غير المؤقت الذي تعيشه البلاد التونسية؟

## عن الكاتب

عفيفة المناعي أستاذة جامعية وباحثة ومحامية، وكذلك عضوة في وحدة البحث: الدولة، والمجتمع، والثقافة في كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس. حصلت على الماجستير في قانون الأعمال في 2010 وعلى الاستاذية في العلوم القانونية: اختصاص قانون عام في 2007 من كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والتصرف بجنوبة.

## عن برنامج دعم البحث العربي – الدورة الثانية

تسعى مبادرة الإصلاح العربي إلى تشجيع وتعزيز مبادرات بحثية جديدة وتكوين فرق عمل تعمل على بلورة سياسات وإعداد بحوث. تقدم مبادرة الإصلاح العربي تمويلاً متواضعاً للباحثين في المنطقة العربية من خلال برنامج دعم البحوث العربية. يهدف البرنامج إلى تنمية مهارات البحث لدى الجيل الجديد من علماء الاجتماع والعلوم السياسية والسياسات العامة والاقتصاد السياسي في الدول العربية. وتُعطي الأولوية للبحوث المبتكرة والمستندة إلى الأدلة العلمية، والمرتبطة بالتحويلات الديمقراطية العربية لا سيما في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا.

## عن مبادرة الإصلاح العربي

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 كشبكة مستقلة من مراكز ومعاهد بحثية عربية وأوروبية وأمريكية. ورسخت المبادرة منذ تأسيسها انطباعاً قوياً في الأوساط البحثية ودوائر صنع القرار باعتبارها منتجة للمعرفة، من خلال الأبحاث، وبناء مجموعات عمل في دول مختلفة، وتطوير شبكة واسعة من الباحثين والنشطاء ممن يتفاسمون الرؤى الإصلاحية.



مبادرة الإصلاح العربي، كانون الثاني/يناير 2016

© 2016 من مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي. الرخصة الكاملة متاحة على الرابط التالي

<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/>

[contact@arab-reform.net](mailto:contact@arab-reform.net)